الوزير عدنان القصار:
عراقيل الاستثمار في العقلية وليس في القوانين

أظهر وزير الاقتصاد والتجارة عدنان القصار منذ تسلّمه مهام الوزارة قبل نحو ثلاثة أشهر ونيف، دينامية لافتة، ودأباً واضحاً على العمل والمتابعة، والإمساك بعشرات الملفات الاقتصادية الأساسية ذات التأثير الكبير على تنشيط الدورة الاقتصادية ودفع دولاب العمل في العديد من القطاعات.

واللافت أن الوزير القصار خلال الفترة القصيرة المنصرمة لم يحصر نشاطه في إطار وزارة الاقتصاد والتجارة فقط، بل عمل، وعبر التشاور مع زملائه في الوزارات المعنية على الاهتمام بملفات تعود بالأساس إلى تلك الوزارات، لكنها وبجوهرها، تمسّ مباشرة الشأن الاقتصادي بانعكاساتها وتأثيراتها.

والواقع أن نمط تعاطي الوزير القصار بالملفّات الاقتصادية مباشرة أو مداورة، إنما ينطلق من موقعه الرسمي الذي هو فيه، ومن موقعه الخاص الذي كان فيه كرئيس لاتحاد الغرف اللبنانية وكرئيس لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، بحيث أنه وفي موقعه الحالي، يحمل هموم القطاع الخاص ويشعر بنبض المؤسسات الاقتصادية العاملة في مختلف القطاعات.

الحديث مع الوزير القصار يكون طويلاً إذا شئنا تناول الملفّات كافة. وكان لا بدّ من انتقاء الملح منها للبدء بموضوع الاستثمار لاسيّما في ظلّ الشكاوى المثارة في هذا المجال من قبل المستثمرين. يقول القصار:

العقلية والروتين

"اجتذاب الاستثمارات عموماً والخارجية خصوصاً، أمر أساسي بالنسبة إلى لبنان الذي يحتاج إلى هذه الاستثمارات كسبيل لتحريك النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل أمام أصحاب الاختصاصات وخريجي الجامعات، ناهيك عن الموظّفين والعمال المهرة. ويغدو موضوع الاستثمار ملحاً للغاية في ظل تزايد هجرة الكفاءات، وفي ظل الحوافز والإغراءات التي توفّرها البلدان كافة لزيادة حصتها من كعكة الاستثمارات الباحثة عن مناخ ملائم وفرص مجزية.

أما بالنسبة إلى لبنان فإننا نعتبر أن بلدنا يشكّل نقطة جذب للرساميل، ونحرص بالتالي على توفير افضل المناخات لاستمرار التدفّقات التي لم تنقطع عن لبنان حتى في أحلك الظروف. وبصورة موضوعية فإننا نعتقد أن العراقيل والمعوقات المشكو منها ليست في القوانين والتشريعات على الرغم من أهمية العمل على تطويرها وتحديثها، إلا أننا نرى أن العراقيل تكمن في العقلية السائدة في التعاطي مع المستثمرين، وفي الروتين الإداري وغياب الفعالية في معظم إداراتنا العامة ... والواقع أن كل الشكاوى التي نسمعها والتي تردنا إنما تصب بمعظمها في هذه التعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمرين.

إننا نعرف أن الدولة عاجزة عن استيعاب موجة البطالة وخلق فرص العمل اللازمة لنحو 50 ألف شخص يدخلون سوق العمل سنوياً. ولذلك نعتبر أن القطاع الخاص هو الحل عن طريق تحريك الاستثمارات وتحفيز المستثمرين اللبنانيين والعرب والأجانب على إقامة مشاريع تتوافق وتعزيز دور لبنان الاقتصادي في المنطقة.

هذا هو همّنا الأساسي الذي نوليه اهتماماً ونعمل على حلحلة المشاكل العالقة والتخفيف من وطأة التعقيدات. وبالطبع فإن ذلك لا يعفينا من عملية تطوير القوانين وتحديث التشريعات من خلال تطبيقها بصورة طبيعية، واكتشاف الثغرات التي تنطوي عليها. ومع ذلك، يبقى الأمر الأهم بالنسبة إلى الاستثمارات هو في إخراجها كلياً من دائرة التجاذبات والمناكفات.

لبنان والعولمة

وعن الملف المتعلق بانضمام لبنان إلى الاقتصاد العالمي من خلال منظّمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية قال **القصار**: "منذ تسلّمي مسؤولياتي كوزير للاقتصاد والتجارة بدأت الاطّلاع على الملفات الأساسية ذات الصلة بتحديث الاقتصاد الوطني وتطويره على كافة الأصعدة وتحفيز نمو مختلف قطاعاته الإنتاجية. ويمكنني القول بأن هناك قضايا أساسية نوليها اهتماماً كبيراً بسبب أهميتها الاقتصادية والتجارية بالنسبة للبنان ومصالحه. وفي هذا المجال فإننا نعمل على تسريع إنجاز مشاريع القوانين الاقتصادية والتجارية ذات الأولوية ولاسيّما المتعلّقة بانضمام لبنان إلى منظّمة التجارة العالمية، كما إننا نعمل على تسريع وضع بعض القوانين النجزة موضع التطبيق مثل قانون حماية الملكية الفكرية. وكذلك فإننا نتابع ملف الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاق الخاص بها، خصوصاً لناحية المشاريع الأوروبية المتنوّعة ذات الصلة بالقضايا التجارية والاستثمارية والمالية والاقتصادية عموماً.

وخلال الجولة الثالثة للمفاوضات في إطار منظّمة التجارة العالمية، طالبت الدول المجتمعة لبنان بعدد من التحركات والتدابير الأساسية لتحضير لبنان للانضمام الفاعل إلى المنظّمة، ومن أبرز الأمور المطلوبة من لبنان في هذا السياق: إجراء تخفيضات إضافية على عدد من السلع اللبنانية، وفتح قطاع الخدمات اللبناني. كما تمّت مطالبة لبنان بإقرار القوانين المطلوبة من المنظّمة وتحديداً قانون تراخيص الاستيراد، وقانون مكافحة العوائق التقنية أمام التجارة، وقانون سلامة الغذاء وقانون الحجر النباتي. وتعكف وزارة الاقتصاد والتجارة حالياً على

تحضير هذه المشاريع تمهيداً لعرضها على منظّمة التجارة العالمية، كما أننا نعمل على إعداد مشاريع قوانين مكمّلة أساسية هي قوانين خاصة بحماية المستهلك، والمنافسة، والعملات التجارية والمؤشرات الجغرافية. إذ يمكننا القول بأننا في الوزارة نسرّع حالياً الخطى على طريق انضمام لبنان الفاعل والناجح إلى منظمة التجارة العالمية. من هنا فإننا شرعنا في تحضير مشاريع القوانين الإضافية المطلوبة والسعي لإقرارها بسرعة، ومتابعة المفاوضات مع منظّمة التجارة العالمية بشأن هذه المشاريع وعملية الانضمام ككل، وأيضاً الإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يطرحها الشركاء في المنظّمة علينا، وكذلك السعي لتسهيل الأمور والتدابير الإجرائية الخاصة بتسهيل تحرير التبادل التجاري حسب متطلبات التجارة العالمية.

أما بالنسبة لموضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد بدأ لبنان المراحل التنفيذية الخاصة بهذا الاتفاق على أكثر من صعيد منذ فترة. فبالنسبة للملف التجاري، فإن الاتفاق مطبّق على التبادل التجاري المشترك وهو يؤمن المصلحة اللبنانية بشكل كاف وأساسي إذ أن الجانب الأوروبي قام بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات اللبنانية المصدّرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، ولبنان ليس مطلوباً منه إلا تطبيق الإجراء نفسه أي إلغاء الرسوم الجمركية في وجه المستوردات من الاتحاد الأوروبي.

الملكية الفكرية

وحول موضوع الملكية الفكرية كأحد شروط انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية قال **القصار**: "لبنان لديه قوانين وتشريعات راسخة لحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة على صعيدي المعلومات والإبداعات والإختراعات الفكرية والعلمية. ولبنان عضو في الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الملكية الفكرية نذكر بينها اتفاقية "TRIPS". والحكومة اللبنانية عموماً، ووزارة الاقتصاد والتجارة على وجه الخصوص، عاقدة العزم على تطبيق كافة القوانين والتشريعات اللبنانية الخاصة بحماية الملكية الفكرية بكل جدية وانضباط وحزم، كما هي عاقدة العزم على الالتزام بكل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، إيماناً منا بأهمية الحرص على ثقة المجتمع الدولي بلبنان وأيضاً مصداقيته تجاه شركائه الاقتصاديين حول العالم. كما أننا نحرص أيضاً على حماية الإبداع والإبتكار في لبنان، فهذا حق من حقوق أصحاب الإبداعات والابتكارات العلمية والفكرية على لبنان، ومن دون حمايتهم على النحو المناسب سيكون ذلك سبباً في تراجع حركة التجديد والإبداع والإبتكار لدى اللبناني وهذه صفة أساسية لديه".

إعادة هيكلة الوزارة

وعن ملف تفعيل وزارة الاقتصاد بصورة عامة ومصلحة حماية المستهلك بصورة خاصة قال وزير الاقتصاد والتجارة: "... لقد تسلّمنا من الوزير السابق الصديق **مروان حماده** مشروعاً يرمي إلى إعادة هيكلة وزارة الاقتصاد وتفعيل دورها في مجالات عدة لاسيّما لجهة الاتفاقات التجارية والملكية التجارية وقطاع التأمين ومجلس الأسعار وحماية المستهلك. ونحن نعيد النظر في هذا المشروع ونتحاور في شأنه مع المعنيين بغية إقراره ورفعه إلى مجلس الوزراء.

أما حماية المستهلك وقمع الغش ومراقبة أسعار السلع والخدمات، فموضوع له أهميته وأولويته في عملنا ونحن في صدد إعداد خطة على صعيد تفعيل كل الأجهزة والآليات المعنية في الوزارة ومن بينها المجلس الأعلى لسياسة الأسعار ومشروع الخط الساخن للإجابة على شكاوى وإستفسارات المواطنين، وذلك من اجل التشدّد في الرقابة على نوعية السلع ومواصفاتها وأيضاً أسعار السلع والخدمات، والتأكّد من حماية المستهلك من الارتفاعات في الأسعار الناتجة عن الاحتكار، وأيضاً مراقبة المواصفات والمقاييس للسلع المصنّعة سواء محلياً أو في الخارج. ونحن نعمل على التأكّد من قيام هذه الأجهزة بدورها في مراقبة تطوّر الأسعار وتحليل أسبابه في ضوء المتغيّرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على تنوّعها. وفي جميع الأحوال، فإن المصلحة العامة للاقتصاد الوطني والمستهلك اللبناني هي محور التركيز في أعمالنا في الوزارة. وفي هذا الإطار، تمّ الاتفاق على تسيير دوريات مشتركة بين وزارات الاقتصاد والزراعة والصحة لاسيّما على أماكن تخزين المواد الغذائية واللحوم، ونحن نعتبر صحة المستهلك خطاً أحمر ولا أحد فوق القانون. ■